الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

ANPDP

Autorité Nationale de Protection des Données à caractère Personnel

السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

2025

السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي:

هي سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي و الإداري ،منشأة لدى رئيس الجمهورية ، تتشكل من 16 عضو من بينهم الرئيس .

وهي بذلك تسهر على مطابقة معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي لأحكام القانون 18ـ07 المؤرخ في 10 جوان 2018 و ضمان عدم انطواء استعمال تكنولوجيات الإعلام و الإتصال على أي أخطار تجاه حقوق الأشخاص و الحريات العامة و الحياة الخاصة.

وللمزيد من المعلومات يمكن التواصل مع السلطة الوطنية عبر خدمة البريد الالكتروني:

contact.anpdp@anpdp.dz

questions.jurdiques@anpdp.dz

questions.techniques@anpdp.dz

anpdp.dz

www.anpdp.dz

+213 (23) 477 300

15 شارع يحي عمر شريف، حيدرة، ولاية الجزائر

المهام

- إصدار التراخيص وتلقي التصريحات المرتبطة بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- إعلام الأشخاص المعنيين ومسؤولي المعالجة بحقوقهم والتزاماتهم .
- تقديم الاستشارات للأشخاص والكيانات الذين يلجأون إلى معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي أو الذين يجرون دراسات أو تجارب من طبيعتها أن تؤدّي إلى مثل تلك المعالجة.
- تلقي الاحتجاجات والتظلّمات والشكاوى المرتبطة بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، وإعلام مقدّميها بمآلها الترخيص، وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون، بنقل المعطيات ذات الطابع الشخصي نحو الخارج .
- الأمر بالتعديلات الضرورية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي محلّ المعالجة.
- الأمر بغلق المعطيات محلّ المعالجة، أو سحبها أو إتلافها.
- تقديم جميع الاقتراحات التي من شأنها تبسيط وتحسّين الإطار التشريعي و التنظيمي المرتبطيْن بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي،
- نشر التراخيص الممنوحة والآراء المُدْلى بها في السجل الوطني المنصوص عليه في المادة 28 من القانون رقم18ـ07،
- تطوير علاقات التعاون مع السلطات الأجنبية المُماثلة، مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمِثل،
- إصدار عقوبات إدارية ضمن الشروط المُحدّدة في المادة 46 من القانون رقم 18ـ07.
- وضع معايير في مجال حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- وضع قواعد السّلوك والأخلاقيات التي تخضع لها معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

شروط المعالجة

تنص المادة 9 من القانون 18-07 على انه يجب أن تكون المعطيات الشخصية :

أ ـ معالجة بطريقة مشروعة ونزيهة .

ب ـ مجمعة لغايات محددة وواضحة ومشروعة وألا تعالج لاحقا بطريقة تتنافى مع هذه الغايات .

ج ـ ملائمة ومناسبة وغير مبالغ فيها بالنظر إلى الغايات التي من أجلها تم جمعها أو معالجتها.

د ـ صحيحة وكاملة ومحينة إذا اقتضى الأمر.

هـ ـ محفوظة بشكل يسمح بالتعرف على الأشخاص المعنيين خلال مدة لا تتجاوز المدة اللازمة لإنجاز الأغراض التي من أجلها تم جمعها ومعالجتها.

يمكن للسلطة الوطنية، في حالة وجود مصلحة مشروعة بناء على طلب من المسؤول عن المعالجة، أن تأذن بحفظ المعطيات ذات الطابع الشخصي لغايات تاريخية أو إحصائية أو علمية بعد المدة المشار إليها في الفقرة (هـ) من هذه المادة.

يكلف المسؤول عن المعالجة، تحت مراقبة السلطة الوطنية، بضمان احترام أحكام هذه المادة.

الشباك الموحد

يتم على مستوى الشباك الموحد استقبال المسؤولين عن المعالجة لإيداع مختلف الاستمارات الخاصة التصاريح، التراخيص وطلبات الاستشارة وتمر مرحلة دراسة الملفات المودعة عبر ثلاثة مراحل وهي كالاتي:

الخطوة الأولى: التأكد من الشخص المتقدم الى الشباك الموحد والذي له الأهلية لإيداع الاستمارة.

الخطوة الثانية: التأكد من أن الاستمارة مملوءة بطريقة صحيحة .

الخطوة الثالثة: التأكد من ارفاق جميع الوثائق الضرورية حيث يتم تسليم وصل إيداع في حالة قبول الملف ومطابقته الشكلية لأحكام القانون 18-07، أو تعليق الإيداع مع توضيح أسباب التعليق.

الأسلاك الخاصة

سلك المراقبين

يكلف المراقبون بمهام المراقبة و التفتيش على مستوى الهيئات العمومية و الخاصة التي تعالج المعطيات ذات الطابع الشخصي ،بغرض :

- التحقق من مطابقة معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي
- معاينة مختلف صور معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- التحقق من توفر الميثاق المتعلق بالسر المهني.
- مراقبة قائمة المعلومات التي تم جمعها لكل معالجة ،بالنظر الى غرض المعالجة المرخص به من طرف السلطة الوطنية .
- مراقبة سجل معالجة المعطيات مع مسؤول المعالجة.
- مراقبة التصريحات المسبقة و التراخيص و صلاحيتها.
- تسجيل النقائص و العقبات المحتملة التي تمت معاينتها.

سلك المدققين

يكلف المدققون بالقيام بمهام التدقيق التقني ، خصوصا فيما يأتي :

- المعاينة التقنية للمعطيات محل المعالجة و التحقق من نوعيتها و ملائمتها و تناسبها مع الغايات التي من أجلها تم جمعها و معالجتها،و الاستعانة عند الاقتضاء بالمسؤول التقني المخول له لدى المسؤول عن المعالجة ،ادارة قواعد البيانات و الولوج الكامل اليها .
- التحقق من وجود و ملائمة التدابير الرامية الى ضمان سرية و أمن المعالجة المتخذة من طرف المسؤول عن المعالجة، و مدى مطابقتها للمعايير المعتمدة في هذا الشأن.
- التحقق من تطبيق التدابير المأمور بها من طرف السلطة الوطنية

في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي ، و لاسيما منها تلك المتعلقة بتحيين المعطيات أو حذفها أو غلقها.

حقوق الشخص المعني

تعتبر الموافقة الصريحة للشخص المعني بالمعالجة شكلا من اشكال التحكم في السيادة على المعطيات الشخصية، وهي شرط قانوني لحماية الخصوصية، وهي من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في المادة 07 من القانون 18-07

كما يقر ذات القانون للأشخاص المعنيين بعدة حقوق منها:

الحق في الإعلام:

عندما يتم جمع المعطيات ذات الطابع الشخصي مباشرة لدى الشخص المعني يجب على المسؤول عن المعالجة أو ممثله أن يعلم هذا الأخير مسبقا وبصفة صريحة بالمعلومات التالية:

هوية المسؤول عن المعالجة أو ممثله.

غاية أو غايات المعالجة التي تخصص لها المعطيات.

المستقبل أو المستقبلين الذين يمكن إبلاغهم بالمعطيات

تحويل المعطيات الشخصية إلى الخارج في حالة النقل

إعلام الشخص المعني بإمكانية تداول معطياته في الشبكات أو تعرضها للقراءة والإستعمال

الحق في الولوج:

يحق للشخص الطبيعي ان يحصل من المسؤول عن المعالجة على أن:

المعلومات المتعلقة بغايات المعالجة فئات المعطيات ذات الطابع الشخصي والمستعملين لها.

التأكيد بان المعطيات ذات الطابع الشخصي المتعلقة به هي موضوع المعالجة ذاتها.

الحق في التصحيح:

يستطيع الشخصي المعني بالمعالجة ان يطلب من المسؤول عن المعالجة، حسب الحالة تصحيح او إكمال او تحيين او إغلاق أو حذف معطياته الشخصية التي تكون معالجتها غير مطابقة للقانون 18-07

الحق في الاعتراض:

باستثناء حالة المعالجة التي تستجيب لالتزام قانوني، يحق لكل شخصي معني بالمعالجة أن يعترض لأسباب مشروعة على معالجة معطياته الشخصية، كما يحق له الإعتراض في حال استعمال معطياته لأغراض دعائية أو تجارية.